

العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين مصر والحجاز خلال الفترة 1908 - 1925

تاريخ تسلم البحث: 2003/11/5 تاريخ قبوله للنشر: 2004/9/26م

نضال داود المومني*

ملخص

وضحت الدراسة طبيعة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين مصر والحجاز وأثر التحولات السياسية في كلا البلدين عليها؛ خاصة الثورة العربية التي أعلنها الشريف حسين في 10 حزيران 1916 وقيام المملكة العربية الهاشمية في الحجاز (1916 - 1925). هذا إلى جانب دور بريطانيا في التأثير على مجمل العلاقات المصرية الحجازية خاصة بعد اعلان حمايتها على مصر سنة 1914. واعتمدت الدراسة على وثائق متنوعة غير منشورة، جاء في مقدمتها محفوظات دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، إضافة إلى عدد من الصحف العربية والوثائق البريطانية.

Abstract

The study clarifies the nature of economic and social relations, between Egypt and Al-Hijaz, and how they were affected by political changes in both countries, especially the Arab Revolt declared by sherif Hussien on June 10, 1916, followed by the establishment of the Arab Hashemite Kingdom in Hijaz (1916-1925). The study also discusses the role of Great Britain affecting their relations between Egypt and Hijaz, especially after 1914 where Egypt became protectorate of great Britain. The study relied on several unpublished documents, mainly the archive of "National Library and Archives of Egypt" in Cairo, besides several British documents, and Arabic Newspapers.

المقدمة:

نشأت بين مصر والحجاز علاقات تاريخية سياسية واقتصادية ودينية متنوعة، واستمر الأشراف يحكمون الحجاز خلال العهد العثماني حتى استولى النجديون على الحجاز في النصف الأول من القرن التاسع عشر؛ فعهد السلطان محمود الثاني إلى محمد

* المملكة الأردنية الهاشمية.

العلاقات الاقتصادية والاجتماعية نضال المومني

علي والي مصر بإخراجهم منه. ولم يكن وصول حملات مصرية إلى الجزيرة العربية أمراً جديداً. ورغم تمكن الجيش المصري من إخراج النجديين من الحجاز، فقد أُجبر على مغادرة الحجاز بموجب معاهدة لندن سنة 1840؛ لكن ذلك لم يؤد إلى توقف العلاقات المصرية الحجازية المتنوعة.

وساعد في استمرارية العلاقات المصرية الحجازية - بعد خروج الجيش المصري من الحجاز - إضافة إلى الموقع الجغرافي، العلاقات المتميزة التي جمعت بين العائلة العلوية في مصر وأشرف مكة من ذوي عون التي أرسى دعائمها محمد علي باشا خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، إضافة إلى تأسيسه التكتينتين المصريتين في مكة والمدينة. إلى جانب استمرار مظاهر العلاقات المصرية الحجازية والتي تمثلت في المحمل المصري والمساعدات التي يحملها إلى أهالي الحجاز.

وخضعت سواحل الحجاز إلى الإدارة المصرية خلال القرن التاسع عشر، حيث تواجدت حاميات مصرية في الوجه ومويلح وضبا والعقبة؛ ولما أُعيدت تلك البلاد إلى الدولة العثمانية (ولاية الحجاز) سنة 1892؛ فقد سمح للراغبين من المصريين بالبقاء فيها، وشكلوا غالبية في بعضها.

تأثرت العلاقات المصرية الحجازية خلال الربع الأول من القرن العشرين بالعلاقات المصرية العثمانية من جهة والمصرية البريطانية من جهة أخرى، في ضوء التحولات السياسية التي مرت بها كل من مصر والحجاز، خاصة مع بداية الحرب العالمية الأولى وإعلان الحماية البريطانية على مصر سنة 1914، وبالتالي فصل مصر رسمياً ونهائياً عن الدولة العثمانية، واستثنار بريطانيا بعلاقات مصر الخارجية. بينما استمرت الحجاز ولاية عثمانية حتى أعلن الشريف حسين الثورة العربية في 10 حزيران سنة 1916، بمساعدة بريطانيا، وخضعت العلاقات المصرية بالدولة الحجازية بعد ذلك لتوجهات السياسة البريطانية بحكم علاقاتها بكلا البلدين.

رغم تأثر العلاقات المصرية الحجازية عامة بطبيعة العلاقات السياسية بين مصر والدولة الحجازية في أعقاب الحرب العالمية الأولى، ودور النفوذ البريطاني في ذلك

العلاقات الاقتصادية والاجتماعية نضال المومني

كله، إلا أن العلاقات الاقتصادية والاجتماعية استمرت مظهراً رئيساً لخصوصية علاقاتهما الثنائية، واستمرت مظاهرها الدينية محفزاً لها.

ولبيان تطور العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين مصر والحجاز، تبعاً لتطور الحجاز السياسي والأوضاع الداخلية في مصر؛ يمكن دراسة ذلك على مرحلتين، باعتبار إعلان الثورة العربية وقيام المملكة العربية الهاشمية في الحجاز سنة 1916، النقطة الفاصلة بينهما.

أ- في عهد الدولة العثمانية 1908-1916:

استمرت الحجاز ولاية عثمانية حتى أعلن الشريف حسين الثورة العربية في 10 حزيران سنة 1916، بمساعدة بريطانيا، التي أعلنت حمايتها على مصر إثر إعلان الحرب العالمية الأولى سنة 1914. وإذا كانت العلاقات المصرية الحجازية تحت الرعاية العثمانية حتى سنة 1914، إثر دخول الدولة العثمانية الحرب إلى جانب ألمانيا ضد بريطانيا؛ فقد أصبحت بعد ذلك تحت تأثير النفوذ البريطاني في ضوء تحكم بريطانيا بمقدرات مصر وعلاقاتها الخارجية.

ورغم تصنيف خصوصية العلاقة بين أشرف مكة ومصر ضمن الدوافع السياسية، إلا أنها ساهمت بتعميق العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، خاصة مع امتلاك الأشرف لكثير من العقارات والأراضي الزراعية في مصر، إضافة إلى الوقف الذري الذي منحه محمد علي باشا إلى الشريف محمد بن عون.

اعتادت مصر على إرسال مساعدات سنوية متنوعة (عينية ونقدية) إلى الحجاز، وكانت على نوعين؛ المخصصات الرسمية، وأوقاف الحرمين. وسميت المخصصات الرسمية في ميزانيات الحكومة المصرية بـ "مرتبات مكة والمدينة"، وقد ردت قيمتها سنوياً خلال الفترة (1908 - 1913)، بحوالي خمسة وخمسين ألف جنيه، فقد بلغت لسنة 1908م، (59190) جنيهاً، ولسنة 1912م، (55097) جنيهاً. واشتملت على تكلفة الكسوة الشريفة، وثمان (20235) أردباً قمحاً لأهالي ومجاوري وفراء مكة والمدينة، وتكلفة الزيوت والشموع والحصص المقدمة للحرمين الشريفين. إضافة إلى مرتبات

العلاقات الاقتصادية والاجتماعية نضال المومني

العربان والأشراف ومجاوري وأهالي مكة والمدينة. كما التزمت مصر بدفع مرتب كل من قاضي مكة وقاضي المدينة، وبالبلغة سنوياً (395) جنيهاً⁽¹⁾.

وقد رت "مرتبات مكة والمدينة" لسنة 1914م، بمبلغ (53360) جنيهاً، وصل الحجاز منها (14246) جنيهاً؛ بما فيها تكلفة الكسوة. بينما أرسلت المرتبات كاملة إلى الحجاز لسنة 1915م، وبلغت قيمتها (53766) جنيهاً⁽²⁾؛ فقد تأثر إرسال المرتبات بالعلاقات السياسية التي أفرزها إعلان الحرب العالمية الأولى، خاصة إثر إعلان الحماية البريطانية على مصر وحالة الحرب بين بريطانيا والدولة العثمانية. وكذلك توجه بريطانيا نحو كسب عرب الحجاز وشريف مكة الحسين بن علي.

توزعت إدارة أوقاف الحرمين في مصر قبل الحرب العالمية الأولى بين السديوان الخديوي وديوان عموم الأوقاف، وتولى الأخير إدارة تكتيكية مكة والمدينة والانفاق عليهما، وبلغت نفقاتهما لسنة 1910م، (10217) جنيهاً، كان منها (1917) جنيهاً رواتب العاملين فيهما. وأضيف إلى ذلك مساعدات لفقراء مكة والمدينة والمساهمة في مشاريع خيرية خاصة في مجالات الصحة والمياه والتعليم. وكان من مصروفات أوقاف الحرمين التي أدارها الديوان الخديوي، لسنة 1910م، مبلغ (811) جنيهاً على البعثة الطبية المصرية في الحجاز، إضافة إلى ألفي جنيه لإصلاح عين زبيدة، وخمسمائة جنيه للمساعدة في إنشاء مدرسة في مكة عزم الشريف حسين على تأسيسها⁽³⁾.

أدت المساعدات المصرية السنوية المصاحبة للمحمل المصري، إضافة إلى العامل الديني بشكل عام، وحضور المصريين سنوياً إلى الحجاز لأداء فريضة الحج؛ إلى تنشيط العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين مصر والحجاز. خاصة وقد استفاد من المساعدات المصرية أهالي الحجاز على اختلاف فئاتهم الاجتماعية، وكذلك مجاوري الحرمين على اختلاف أجناسهم ومنهم المصريين، الذين سهل عليهم طلب المساعدة من دولتهم. هذا إلى جانب إقامة كثير من المصريين في الحجاز بشكل دائم أو شبه دائم مثل موظفي التكايا المصرية.

حركة المواصلات ونقل الحجاج:

مثلت حركة النقل والمواصلات بين مصر والحجاز وسيلة دائمة لتسهيل العلاقات بين الجانبين. وكان لشركة البواخر الخديوية - ذات الملكية البريطانية - رحلات اسبوعية بين السويس وجدة، ونصف شهرية تمر فيها على الطور والوجه وينبع وجدة⁽⁴⁾. وشجعت هذه الشركة من خلال اعلاناتها في الصحف المصرية المصريين على السفر إلى الحجاز لأداء الحج، خاصة بعد اعلان الدستور في البلاد العثمانية، فقرنت ذلك بانتشار الأمن في الحجاز وانخفاض أجور الجمال والمطوفين. وكانت الشركة تضاعف رحلاتها إلى سواحل الحجاز بعد شهر رمضان وحتى انقضاء موسم الحج من كل سنة⁽⁵⁾. وتابعت الصحف المصرية حركة السفن بين مصر والحجاز، وما قد يعترضها من مصاعب عند وصولها إلى الحجاز، فلما تعرض ركاب الباخرة الرحمانية لسرقة متاعهم من قبل بعض اللصوص في ميناء جدة خلال شهر تشرين ثاني 1909، حملت الأهرام الشركة الخديوية المسؤولية⁽⁶⁾.

واعتبرت تلك الشركة الأولى في نقل الحجاج بين مصر والحجاز، إلا أنه ظهر في سنة 1913، بعض الشركات المنافسة؛ مثل شركة "بواخر اللويد النمساوية"، التي أعلنت للمصريين عن تسيير رحلاتها من الموانئ المصرية إلى الحجاز وخاصة المدينة المنورة عن طريق سوريا، بالاتفاق مع مصلحة سكة الحديد الحجازية. وأعلنت عن وكلائها في مدن مصر الرئيسة وهي: القاهرة الاسكندرية وبورسعيد والسويس⁽⁷⁾.

مارست الشركة الخديوية احتكار نقل الحجاج المصريين وأحياناً الأجانب من السويس إلى جدة، يتضح ذلك من خلال البرقيات التي رفعها محمد السعيد (عثماني) إلى الخديوي في تشرين ثاني وكانون أول سنة 1910، إذ ذكر فيها أنه يملك باخرة اسمها "التوفيقية" أحضرها إلى السويس لنقل الحجاج إلى جدة، نظراً لمعاناتهم في انتظار بواخر الشركة الخديوية. ولما كانت باخرته مستوفية الشروط الصحية وأجرتها مناسبة، فقد حاولت الشركة الخديوية، مطاردته، والتضييق عليه، لتمارس احتكارها لنقل الحجاج الأجانب، بينما أحرّت المصريين المقدر عددهم بأربعة آلاف حاج، لأنهم مجبورين على انتظار بواخرها - بموجب تذاكرهم -، كما خفضت أجرة نقل الحجاج من غير

العلاقات الاقتصادية والاجتماعية نضال المومني

المصريين للاضرار بصاحب التوفيقية⁽⁸⁾. واتضح نفوذ الشركة الخديوية في مصر، حينما أبلغت الداخلية المصرية بوساطة الديوان الخديوي الصدارة في شباط سنة 1911، أن الباخرة التوفيقية غير مستكملة الشروط الصحية حسب لائحة نقل الحجاج المصريين، فأجابت الصدارة في 9 آذار بأنه صدرت الأوامر من نظارة البحرية العثمانية إلى مأموري صحة ينبع وجدة، لإجراء ما يلزم تجاه تلك الباخرة⁽⁹⁾.

وطالما تعرض الحجاج المارون بمصر والذين يحملون تذاكر سفر عثمانية لمضايقات أثناء مرورهم بالسويس قاصدين جدة، وكانت مثل هذه الأمور تبحث بين الصدارة والحكومة المصرية⁽¹⁰⁾، أسوة بالمسائل المتعلقة بالحجر الصحي على الحجاج سواء في مصر أو الحجاز⁽¹¹⁾، والتي تتداخل مع حركة النقل والمواصلات عامة.

وبحثت المالية المصرية في شباط سنة 1913، مع الصدارة مسألة نقل المحمل المصري بالسكة الحجازية، وإعفائه من الرسم الصحي العثماني، فردت الصدارة في 12 نيسان، أنه لم يتحصل من المحمل المصري في تبوك رسم صحي لسنة 1328 مالية/ 1330هـ- 1913م، من أي المأمورين والمستخدمين في المحمل، إنما تحصل من ثلاثة عشر حاجاً مصرياً كانوا برفقته. أما بخصوص مبلغ الأربعين جنيهاً مصرياً الذي تحصل من المحمل برسم مصلحة سكة حديد الحجاز والذي تقدر تحصيله اعتباراً من تلك السنة، هو عبارة عن عشرة قروش من كل شخص، وتقرر عدم تحصيله مستقبلاً من رجال العسكرية لغاية رتبة البكباشي، كما أنه نظراً لعدم جواز وضع أشياء أخرى مع خزينة المحمل (الجيب خانة) زيادة عن المقرر داخل العربية حسب النظام، تحصل نصف أجرة على عربية كاملة، وأجرة كاملة على المستخدمين الملكيين وعفشهم، ونصفها على العسكريين ولوازمهم. أما المحمل فله التسهيلات كافة. إذ تتبع الإجراءات نفسها مع المحمل الشامي⁽¹²⁾.

العلاقات التجارية:

كانت صادرات الحجاز الرئيسية هي: الجلود والماعز والجمال والصوف والصمغ وصدف اللؤلؤ. أما وارداتها فهي: الحبوب والقهوة والسكر والشاي والطحين والتبغ والبهارات والخشب والسجاد والفخاريات والأواني المعدنية⁽¹³⁾، وتمثلت صادراتها من

العلاقات الاقتصادية والاجتماعية نضال المومني

الشمال إلى مصر في الإبل والأغنام والسمن عن طريق العقبة فنخل فالاسماعيلية أو السويس⁽¹⁴⁾. ومثل الساحل الشرقي لشبه جزيرة سيناء القريب من العقبة عند مرسى الشرم (Sherm) - شرم الشيخ حالياً - مركز لتجمع القوارب الكبيرة لإنزال قطعان الأغنام والجمال القادمة من الحجاز إلى مصر. وجرت محاولة لجلب المحار من ساحل العقبة، حيث يكثر ويقل استعماله، إلى القاهرة حيث ندرته وارتفاع سعره؛ لكن التكاليف المرتفعة للمشروع أحبطته⁽¹⁵⁾.

وتمثلت واردات الحجاز من مصر في: "السكر والفول والعدس والأرز الرشدي والحصر وفي بعض السنين القمح والشعير"⁽¹⁶⁾ واستوردت الحجاز أغلب حنطتها من البصرة لانخفاض أجور نقلها، مقارنة بمصر، إذ اعتبر أحد العوامل المعيقة لاستيرادها من مصر⁽¹⁷⁾.

اعتمدت تجارة الحجاز ومدنه الرئيسة على ما يأتيها من الخارج كالבصرة والهند ومصر. واستعملت في الحجاز مختلف العملات النقدية، وإن كان أكثرها استعمالاً النقود العثمانية - الرسمية - أما غيرها فيكثر التعامل بها وقت الحج⁽¹⁸⁾. وكانت جدة المركز التجاري الأول للحجاز، باعتبارها ميناء مكة، وأكثر موانئ البحر الأحمر أهمية، وعمل سكانها بالتجارة المنتظمة في الظروف العادية مع سواحل الجزيرة العربية الأخرى، وتراجعت مع المناطق الأخرى - ومنها مصر - وذلك للحصول على سلع إضافية؛ ولما كان غالبية الحجاج يصلون الحجاز بحراً، فقد استعادت جدة نشاطها نسبياً قبل الحرب العالمية الأولى، بسبب ارتفاع عدد الحجاج. وكانت تمر بجدة بواخر العديد من الشركات الأجنبية والعثمانية، أما أغلب السفن الشراعية التجارية فكانت عثمانية⁽¹⁹⁾.

وصف البتتوني مدينة جدة سنة 1910، بأنها أكبر ثغر في بلاد العرب، وفيها لمحمد علي باشا آثار كثيرة منها دار البلدية وتكنات العساكر؛ وأضاف: "وفيها كندانة - مكتف - لبعض الفرنجة لتكرير مياه البحر وبيعها للناس، أرسلت بعض قطعها للسويس لإصلاحها هناك"⁽²⁰⁾. وقال في مكان آخر: "جدة مركز تجاري كبير إنها الثغر العمومي للحجاز؛ فمنها صادراته وإليها وارداته...، وتجارها الرئيسة في الحبوب خصوصاً القمح والدقيق اللذين عليهما مدار حياة أهل البلاد العربية...، وهي تأتيها من الهند ومصر والشام"⁽²¹⁾.

العلاقات الاقتصادية والاجتماعية نضال المومني

وكانت أكثر تجارة المدينة المنورة بالحبوب التي تأتي من مصر والشام، والثياب القطنية التي تأتيها من مصر، وكذلك النحاس، وأكثر تجار الحبوب والتمر الذي اشتهرت به المدينة من المصريين⁽²²⁾. وكانت أغلب تجارة ميناء الوجه الحجازي مع السويس، ومنها يقوم كل خمسة عشر يوماً البريد على إحدى مراكب الشركة الخديوية. ونشطت تجارة الوجه خلال موسم حج سنة 1327هـ/ كانون أول 1909 وكانون ثاني 1910، أثناء مرور ركب الخديوي فيها⁽²³⁾.

اعتاد الحجاج المصريون الذين يزورون المدينة المنورة العودة منها بطريق ينبع الحجازية على ساحل البحر الأحمر، حيث ينتظرون هناك مراكب تقلهم إلى الطور في مصر. وسلك الطريق نفسه غير المصريين العائدين بطريق مصر، وطالما تعرض الحجاج في مدينة ينبع إلى تلوث المياه، وخصصت الحكومة المصرية للحجاج فيها كوندانسة - مكثف لتنقية ماء البحر - خلال مواسم الحج، انتقد البنتوني عملها سنة 1910، قائلاً: "عملها غير منتظم وماؤها لا يصرف إلا بإذن خصوصي لا يصل إليه فقراء الحجاج، ولا أظن ذلك إلا من تعنت العمال، الذين يجدر بحكومتنا السنية أن تشدد عليهم كل التشدد في القيام بواجبهم"⁽²⁴⁾. واحتلت تجارة ينبع المرتبة الثانية في الحجاز بعد جدة، رغم عدم وجود مجال للمقارنة بينهما، فقد كانت ينبع ميناء المدينة المنورة ونجد، وتصله البواخر البريطانية والعثمانية والنمساوية والمصرية⁽²⁵⁾.

وتابعت الصحف المصرية من خلال مندوبيها في السويس، الأوضاع التجارية بين سواحل الحجاز، فلما قام مركب شراعي من جدة إلى الوجه وعليه ألف كيس أرز وأقمشة وأكياس ذرة، وأجبره بعض الأشراف في ينبع على الوقوف، فتعرضت حمولته للنهب من العربان، انتقدت المقطم هذه الأعمال ودعت الحكومة العثمانية إلى ضرورة البحث عن المسببين ومعاقتهم⁽²⁶⁾. وكانت مدينة السويس باعتبارها مركز تجاري مصري يربط مصر بسواحل الجزيرة العربية، قد تعرضت إلى تراجع كبير بعد افتتاح قناة السويس، وخاصة إثر انتشار المرض، الذي كان يحول دون نزول الحجاج إلى المدينة، هذا إضافة إلى عودة الحجاج بطريق سوريا بعد إنشاء السكة الحديدية الحجازية⁽²⁷⁾.

العلاقات الاقتصادية والاجتماعية نضال المومني

تأثرت العلاقات الاقتصادية بين مصر والحجاز بالعلاقات السياسية بين بريطانيا والدولة العثمانية، خاصة بعد احتلال بريطانيا لمصر سنة 1881، وتدخلها المباشر في رسم حدود مصر الشرقية مع الدولة العثمانية سنة 1906؛ وبالتالي سعيها إلى تحديد علاقة مصر بالبلاد العثمانية؛ فاقترنت العلاقات التجارية بين مصر والحجاز على تبادل المواد الضرورية لكل منهما من الآخر. ولما جاءت الحرب الطرابلسية (1911-1914) بين الدولة العثمانية وإيطاليا، فرضت بريطانيا حياد مصر تجاه تلك الحرب، وشددت المراقبة على حدود مصر مع الدولة العثمانية والحجاز العثماني، حتى لا تستخدم المواد الواردة منها في تلك الحرب.

وتأثرت حركة التجارة بين مصر والحجاز قبل الحرب العالمية الأولى، بالموقف الحيادي المصري تجاه الحرب الطرابلسية سنة 1911، إذ أضر ذلك بالتجارة الثنائية، وأدى إلى منع إحصار الجمال من الشام والحجاز، رغم حاجة المصريين إليها للأكل والحرث، وقُدِّر عدد الجمال التي تستوردها مصر سنوياً من الحجاز والشام حوالي (45) ألف جمل⁽²⁸⁾. وزاد الوضع سوءاً تعزيز القوة العسكرية على الحدود المصرية مع الشام والحجاز، بحجة المحافظة على الحياد المصري الكامل، ومنع المتطوعين العرب المرور بالأراضي المصرية للمساعدة في الحرب الطرابلسية - العثمانية الإيطالية -⁽²⁹⁾، وطالبت الصحف المصرية بضرورة ربط مصر بالبلاد العربية المجاورة خاصة سوريا والجزيرة العربية، لتنشيط الاقتصاد المصري، وذلك بسبب زيادة عدد سكان مصر وقلة المراعي، وأصبحت مصر بحاجة ماسة إلى الأنعام والجمال من الشام والحجاز، خاصة مع انتشار الطاعون البقري في مصر⁽³⁰⁾.

المصريون والمجتمع الحجازي:

كان المصريون جزءاً من المجتمع الحجازي، إذ كان سكان المدن الرئيسية في الحجاز خليطاً من مختلف البلاد العربية والإسلامية. وقدر البنتوني عدد سكان مكة سنة 1910م، بحوالي مئة وخمسين ألفاً، منهم خمسون أهالي، والباقي من الأعراب. واشتهر بمكة بيوت توطنت فيها منذ زمن بعيد، وامتلكت الواجهة والثروة؛ كان منهم من المصريين: بيت القطان، الزقزوق، الرشيد، الرواس، القزاز، الأباضي. وأدى اختلاط سكان مكة ببعضهم بالمصاهرة والمعاشرة، إلى أن أصبحوا خليطاً في أخلاقهم ولباسهم؛ فترى فيهم لين المصري، ويلبسون

العلاقات الاقتصادية والاجتماعية نضال المومني

القبطان المصري؛ إلا الأشراف ترفعوا عن هذا، ولم يدخل مادتهم غريب⁽³¹⁾. واعتبر المصريون بحكم طبيعتهم وشدة التصاقهم بأرضهم أقل المسلمين هجرة إلى الحجاز، وأغلبهم جاء مع جيش محمد علي⁽³²⁾. هذا إلى جانب عائلات مصرية أقامت في مكة وتوطنت فيها قبل القرن التاسع عشر الميلادي مثل آل المنوفي وآل شطا من دمياط⁽³³⁾.

وقدّر عدد سكان المدينة المنورة سنة 1908م، بحوالي ستة وخمسين ألفاً، بينهم الشاميون والأتراك والمصريون والمغاربة، رحلوا إليها للمجاورة، وأشهر البيوت المصرية فيها: الدمياطي، الاسكندراني، حجاج الصعيدي، طقّوس الصعيدي⁽³⁴⁾. وكانت مدينة جدة خليطاً من الأجناس ومنهم المصريون⁽³⁵⁾. وكان أغلبهم تجاراً مثل بيت بازازا الذي اشتهر بالتجارة بين جدة والسويس والاسكندرية، تزعم هذا البيت قبل الحرب العالمية الأولى أحمد بازازا، الذي امتلك مراكب شرعية، وساهم في نقل الأسلحة خلال الحرب الإيطالية العثمانية⁽³⁶⁾. وشارك تجار جدة ذوو الأصول المصرية في مجلس المدينة، أمثال؛ محمد عاشور، وهو تاجر حبوب من الأقصر، محمد حسين نصيف أحد كبار تجار جدة من أصل مصري، وعبد الرؤوف جمجوم⁽³⁷⁾.

ولم يمنع التحديد الدقيق للحدود بين مصر والدولة العثمانية سنة 1906، وكذلك بين مصر وولاية الحجاز، من استمرار العلاقات الاجتماعية، إذ ساهم الموقع الجغرافي لمصر والحجاز في تنمية العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين الجانبين، فقد حضر لمحكمة السويس الشرعية في حزيران سنة 1908، محمد علي أبو طالب ابن التاجر علي من ينبع البحر - الحجازية - والمقيم بالسويس، وكفل محمد توفيق أمام الحكومة المصرية في وظيفته المعين بها وهي: "مخزنجي الكورننتينة التابعة لمحافظة السويس"⁽³⁸⁾. ودلت سجلات محكمة السويس على وجود نشاط لتجار أغنام من العقبة، وساهمت تلك الاتصالات بين العقبة والسويس في التزاوج بين السكان في الجانبين⁽³⁹⁾. كما سجلت حالات تزاوج بين سكان العريش والعقبة⁽⁴⁰⁾.

تنوعت غايات الاتصالات الاجتماعية المصرية الحجازية. وكان كثير من أهل الحجاز يطلبون المعونة لهم ولبلادهم من مصر سواء من الأوقاف أو الديوان

العلاقات الاقتصادية والاجتماعية نضال المومني

الخدوي⁽⁴¹⁾. وكانوا يرفعون برقيات التهاني بالمناسبات للخدوي، خاصة أولئك الذين يؤدون أعمالاً تتعلق بالمحمل المصري في الحجاز؛ مثل مقوم المحمل حازم بن عبد الله ومطوف عساكر المحمل حمزة جلي⁽⁴²⁾، وكان يحضر بعض أهالي الحجاز لمصر لتأكيد الولاء والإخلاص للخدوي وتقديم الهدايا⁽⁴³⁾.

كما كان لبعض الأشخاص الحجازيين مثل الشيخ حازم مقوم المحمل المصري وغيره، اعتبارات خاصة، تقوم على احترامه والاهتمام به في مصر⁽⁴⁴⁾. وكان الديوان الخديوي يستدعيه أحياناً من الحجاز لمقابلة الخديوي، كما حدث في 16 آب سنة 1913م⁽⁴⁵⁾.

وتعددت أسباب صلات المصريين بالحجاز، سواء منهم الموظفين شبه الدائمين في التكايا المصرية، أو المنتدبين لقضاء مهمات محددة، خاصة تلك المتعلقة بعمارة التكايا أو المساهمة في تحسين مشاريع أخرى في الحرمين؛ وحضر المهندسون المصريون إلى الحجاز لمثل هذه الأغراض⁽⁴⁶⁾.

وأقام كثير من المصريين في الحجاز، وكانوا يطلبون المساعدة من دولتهم سواء النقدية أو العينية أو في أمور خاصة أخرى⁽⁴⁷⁾. وامتلك بعض المصريين أراض في الحجاز؛ فقد اشترى الشيخ سعيد الموجي عضو هيئة كبار العلماء بالأزهر قطعة أرض بجوار المدينة المنورة مساحتها (1300) متر مربع⁽⁴⁸⁾.

وعمل الصناع المصريون في السكة الحديدية الحجازية بدلاً من الأوروبيين ابتداءً من محطة الأخضر عند الكيلو (760) جنوبي دمشق وحتى المدينة المنورة⁽⁴⁹⁾. واستمروا حتى سنة 1910، وقد أشار البنتوني إلى وجودهم حينما مر ركب الخديوي من محطة البدائع إلى المدينة المنورة، وقال إن أغلبهم من مديريتي قنا وجرجا⁽⁵⁰⁾.

الآستانة في العلاقات المصرية الحجازية:

باشرت الآستانة ممثلة بالصدارة العظمى متابعة العلاقات الرسمية بين مصر والحجاز حتى اعلان الحرب العالمية الأولى سنة 1914م. وتعددت المسائل التي تولتها الآستانة، فكانت المساعدات المصرية السنوية للحجاز من أبرزها؛ وذلك اعتماداً على ما يردها من

العلاقات الاقتصادية والاجتماعية نضال المومني

ولاية الحجاز. وتركزت متابعتها في هذا الاتجاه على نوع عملة المساعدات النقدية، وأسباب تأخير المرتبات عامة وطرق توصيلها إلى الحجاز، وأحياناً متابعة نوعية المواد العينية وتماز كمياتها. وكان الشريف يخاطب الديوان الخديوي مباشرة حول هذه الأمور نفسها.

كانت المراسلات الرسمية بين ولاية الحجاز ومصر تتم بوساطة الصدارة العظمى في الأستانة والديوان الخديوي في مصر، ويلاحظ أن التبليغات الصادرة من الداخلية المصرية لإبلاغها إلى المصريين في الحجاز أكثر من الوارد إليها عن الحجازيين المقيمين في مصر⁽⁵¹⁾. فقد أرسلت الداخلية المصرية إلى ولاية الحجاز بتبليغ حسنة بنت حنفي محرم المقيمة في المدينة، وأعيد التبليغ إلى مصر في 21 تشرين الأول 1911، لعدم وجود المذكورة في المدينة. وتركزت إقامة المصريين في الحجاز في مكة والمدينة المنورة⁽⁵²⁾. كما أرسلت الصدارة طلب حضور صادر من محكمة مكة الشرعية ليبلغ إلى الشريف علي باشا أمير مكة السابق - الذي عزل سنة 1908 ونزل في القاهرة - وأبلغ الديوان الخديوي الداخلية المصرية في 12 آب 1911 بضرورة ابلاغ الشريف⁽⁵³⁾.

وقد وجد تعاون بين الدولة العثمانية ومصر بخصوص المطلوبين للقضاء في الجانبين، ومنها إذا كان المطلوب له علاقة في الحجاز، فقد أرسلت الصدارة بواسطة الديوان الخديوي إلى الداخلية المصرية لضبط وإرسال كاظم أفندي "القومسير" المتهم بالرشوة من المحكمة الابتدائية في جدة، الذي هرب من بورسعيد إلى مصر⁽⁵⁴⁾، وكثيراً ما كانت تعاد التبليغات المرسله من مصر إلى الحجاز لعدم وجود المعنيين، أما في حالة وجود المعني في الحجاز، فيوقع على البلاغ الصادر إليه، ويُعاد إلى الجهة الصادر منها في مصر. وتستغرق هذه العملية عدة أشهر، تراوحت من شهرين إلى خمسة أشهر في أغلب الحالات التي اطلعت عليها⁽⁵⁵⁾.

واعتادت ولاية الحجاز إرسال وفيات الحجاج المصريين إلى الأستانة لإبلاغها إلى مصر، هذا إذا كانت الوفاة بمكة، أما إذا كانت في منطقة المدينة المنورة فترسله محافظتها. وتوضع تركة المتوفى إن وجدت في خزينة الولاية، أو في خزينة الحرم النبوي، لحين ابلاغ الورثة في مصر، وحتى ترد مكاتبه رسمية من مصر بكيفية تسليمها⁽⁵⁶⁾. وقد تستعلم الداخلية

العلاقات الاقتصادية والاجتماعية نضال المومني

المصرية عن سبب وفاة بعض المصريين في الحجاز؛ فلما استلمت سنة 1913م، عن وفاة الحاج فراج من الاسكندرية؛ أجابت محافظة المدينة، أنها بسبب (الحمى المهلكة) ⁽⁵⁷⁾. كما استلمت في السنة نفسها حول وفاة "ملكة هانم حرم المرحوم عبد الحميد صادق باشا" فأجابت محافظة المدينة، أنها توفيت في 28 جمادى الآخرة سنة 1331هـ/ حزيران 1913م، بمنزل الشيخ محمد عزت أفندي، وبيعت تركتها بوساطة مأمور المحكمة الشرعية، وبلغت قيمتها اثنين وعشرين ألفاً وثمانية وثلاثين قرشاً بحساب الليرة العثمانية ثلثماية وثلاثين قرشاً، وكانت قد أوصت بمبلغ خمسين جنيهاً انجليزياً لتجهيزها ودفنها إلى دليلها محمد عزت، وذلك من ثلث مالها، كما تقرر في الإعلام الشرعي، وعلمت الداخلية المصرية بطريق الصدارة بذلك في 29 أيلول 1913م ⁽⁵⁸⁾.

واستمرت الحكومة المصرية بالاستفسار عن رعاياها في الحجاز بواسطة الأستانة خلال سنة 1914 قبل اعلان الحرب العالمية الأولى ⁽⁵⁹⁾. وكانت تستفسر عن أهالي السودان في الحجاز بالطريق نفسه ⁽⁶⁰⁾. ودلت مكاتباتها في هذا الشأن على إقامة بعض المصريين في الحجاز إقامة دائمة بقصد العمل ولغير ذلك، حيث عمل بعضهم في مهن بسيطة مثل العتالة أو بيع السبح، كما كان بعض زوار المدينة المنورة المصريين من الأغنياء الذين يحضرون مبالغ مالية لانفاقها في الحجاز.

ب- في عهد المملكة العربية الهاشمية في الحجاز 1916-1925:

تأثرت العلاقات المصرية الحجازية بالتحولات السياسية التي سببتها الحرب العالمية الأولى، والتي تمثلت بإعلان حالة الحرب بين الدولة العثمانية وبريطانيا، وتبعها إعلان الحماية البريطانية على مصر. وأصبحت بريطانيا تباشر علاقات مصر الخارجية خصوصاً نحو الحجاز العثماني. وارتبطت العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين مصر والحجاز بالتطورات السياسية في ضوء العلاقات العثمانية البريطانية. وسيطرت بريطانيا على وسائل النقل والاتصالات المصرية الخارجية، وأخذت توجه علاقات مصر بالحجاز بحسب ما يتفق مع مصلحتها في الحرب، فكانت تحاصر سواحل الحجاز أحياناً وترفع الحصار أحياناً أخرى، حتى اتفاقها مع الشريف حسين على اعلان الثورة العربية في 10 حزيران 1916.

أعلن الشريف حسين الثورة ضد الدولة العثمانية، وتبع ذلك اعلان المملكة العربية الهاشمية في الحجاز وملكية الشريف عليها. وسعت بريطانيا من خلال وجودها في مصر إلى مساندة الثورة، لذلك عملت على اعادة العلاقات التجارية وحركة النقل بين مصر والحجاز، والتي توقفت أثر اعلان الحرب العالمية الأولى؛ إلا في حدود ضيقة وفق توجهات السياسة البريطانية. وتجدر الإشارة إلى أن أول تمثيل خارجي للدولة الحجازية كان في مصر، وذلك إثر الثورة العربية سنة 1916، وقد عرف باسم: الوكالة العربية الهاشمية، وكان التمثيل الوحيد آنذاك.

العلاقات الاقتصادية في أعقاب الثورة العربية:

سعى هنري مكماهون (Henry McMahon) المندوب السامي البريطاني في مصر منذ أوائل تموز سنة 1916، لتوثيق العلاقات التجارية والبريدية بين مصر والحجاز إثر إعلان الثورة العربية في الحجاز، وعمل على إعادة حركة البواخر بين الجانبين لهذه الغايات ولغيرها. كما رغب في فتح قنصلية بريطانية في جدة. وحمل ويلسون (Wilson) -كان حاكم منطقة البحر الأحمر وعين ممثلاً لبريطانيا في جدة إثر الثورة العربية- تلك التوجهات إلى الشريف حسين في 9 تموز⁽⁶¹⁾. ولما عُيّن محمد شريف الفاروقي أول ممثل للحجاز في مصر بعد الثورة، فقد علم بتلك التوجهات، ونقلها إلى الشريف حسين باعتباره صاحب تلك الأفكار، مبيناً أهمية البريد والتجارة للحجاز، إذ تعود عليه بعوائد لا يستهان بها⁽⁶²⁾. وقد وافق الشريف على فكرة القنصلية البريطانية والعلاقات التجارية والبريدية مع مصر. وسعى المندوب السامي إثر ذلك، إلى مباحثة رئيس شركة البواخر الخديوية لتأسيس رحلات اسبوعية مع جده، كما تقرر ممارسة ويلسون لمهام القنصل في جدة لحين حضور قنصل آخر⁽⁶³⁾.

كانت أولى النتائج المباشرة لثورة الشريف على العلاقات المصرية الحجازية قد تمثلت باستئناف المواصلات بين مصر والحجاز، بعد أن توقفت على أثر اعلان الحرب سنة 1914، وسمحت "الحكومة المصرية" لشركة البواخر الخديوية باستئناف الملاحة بين مصر والحجاز⁽⁶⁴⁾. وفق التوجهات البريطانية. وقررت الشركة إعادة مواصلاتها مع الحجاز اعتباراً

العلاقات الاقتصادية والاجتماعية نضال المومني

من أول آب سنة 1916، بحيث تصل سفينة كل عشرة أيام إلى البلدين في مواعيد محددة، وأنها ستقتصر بداية على ميناء جدة، وأن تلك السفن ستحمل كل ما كان مصرحاً به قبل الحرب خصوصاً الحنطة المصرية والذرة السودانية⁽⁶⁵⁾، وبعبارة أخرى انتهاء حالة الحرب بين مصر والحجاز، لأن الأخيرة لم تعد جزءاً من الدولة العثمانية التي تحارب بريطانيا.

ورافق إعادة المواصلات بين مصر والحجاز، أن أصبح تتأقل البريد ثنائياً. وأوصت مصلحة البريد المصرية مكاتبها بقبول الرسائل الواردة من الحجاز، وعليها ما يدل على أنها أرسلت من البريد الحجازي، وتوزع على أصحابها، وإن لم يكن عليها طوابع بريد. واعتمدت حكومة الحجاز حرفي (ت، س) دلالة على البريد الحجازي مؤقتاً، حتى تصنع طوابع خاصة بالحجاز في أوروبا، وقد بينت أنواعها وقيمتها وشكلها⁽⁶⁶⁾، أما بخصوص إرسال البريد من مصر إلى الحجاز، فقد صرحت مصلحة البريد المصرية في أوائل آب، بجواز إرسال المراسلات العادية إلى مدينتي جدة ومكة فقط⁽⁶⁷⁾، لأنها المدن الرئيسة التي تمكنت قوات الشريف من السيطرة عليها حتى ذلك التاريخ، ثم أعلنت في 17 آب أنها تقبل البرقيات (التلغرافات) المحررة بإحدى اللغات؛ العربية، الانجليزية، الفرنسية، إلى الطائف والبحرة في الحجاز، بطريق حلفا وسواكن بالأجرة نفسها إلى جدة ومكة، وقدرها (79) مليماً على الكلمة الواحدة من بلدان الوجه البحري، و(74) مليماً من بلدان الوجه القبلي⁽⁶⁸⁾، هذا رغم أن مدينة الطائف لم تسقط بيد قوات الشريف حتى تاريخ هذا الاعلان، إنما سقطت رسمياً في 22 أيلول.

صنعت الطوابع الحجازية، وتوفرت في المكاتب البريدية المصرية في شباط سنة 1917م، وأعلنت مصلحة البريد المصرية أنها مفوضة من إدارة البريد الحجازي ببيع الطوابع الهاشمية الجديدة؛ وذلك لكثرة الاقبال على اقتنائها والإطلاع عليها في مصر، بحيث تتقاضى خمسة بالمئة عمولة في حالة إرسالها في كتب مسجلة إضافة لمصاريف الإرسال⁽⁶⁹⁾، وهكذا أعيدت الخدمات البريدية بين مصر والحجاز، وفق نجاح الثورة العربية في السيطرة على مدن الحجاز الرئيسة، باستثناء المدينة المنورة التي استمرت بيد الحامية العثمانية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى.

العلاقات الاقتصادية والاجتماعية نضال المومني

وارتبط إعادة المواصلات المصرية الحجازية بتحسين العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين البلدين تدريجياً، واقترن ذلك كله بتحقيق الثورة العربية المزيد من الانتصارات العسكرية في الحجاز، ودعم بريطانيا لتوثيق صلة الحجاز بالعالم الاسلامي خاصة مصر، في ضوء سياساتها ومصالحها نحو الثورة.

وانتقد الحجاز توجه شركة البواخر الخديوية في بداية رحلاتها إليه، إلى الامتناع عن قبول المسافرين من الحجاز إلى الخارج، بعد أن سمحت بذلك، وأرجع الحجاز ذلك لأحد سببين: صحي وسياسي، وأكد استقرار الأوضاع الصحية في الحجاز، وعزا تصرف الشركة إلى سبب سياسي نتج عن الإشاعات التي يبثها بعض الحجازيين المعادين لبلدهم وأنفسهم؛ فكانوا سبباً في منع تجار الحجاز من الخروج منه، رغم انفراج الأزمة التجارية وانتشار الأمن في الحجاز. وتمنى الحجاز على الشركة إعادة النظر في هذا التوجه⁽⁷⁰⁾.

اقتصرت صادرات الحجاز خلال الحرب على جلود الماشية إلى الساحل المقابل للبحر الأحمر، وانخفضت صادرات التمور بسبب الحاجة العسكرية⁽⁷¹⁾، بينما استمرت الحجاز تستورد الحبوب والمواد الغذائية، كان منها فقط الذرة من مصر، تبعاً لسياسة الحكومة البريطانية تجاه الحجاز⁽⁷²⁾.

وكانت الحرب قد أدت إلى نقص كبير في عدد المواشي في مصر، خاصة بعد انقطاع معظم الوارد منها، من سوريا والحجاز وسواحل البحر الأحمر، وأدى ذلك إلى ارتفاع أسعار اللحوم، وطالب المصريون حكومتهم بعد إعلان الثورة وفتح المواصلات مع الحجاز، التدخل في هذه المسألة؛ لأن أكثر واردات مصر من المواشي كانت من البلاد العثمانية والحجاز في مقدمتها. وذلك من أجل المحافظة على أسعارها وعدم انقراضها من مصر⁽⁷³⁾.

أصبحت العلاقة التجارية بين مصر والحجاز على بساط البحث بعد الثورة، وأخذت الحركة التجارية تعود تدريجياً لما كانت عليه قبل الحرب، فقد تغيرت نظرة الحكومة المصرية (مصلحة الجمارك) تجاه البضائع الواردة من الحجاز، الذي لم يعد من البلاد المعادية؛ فأصدرت الأوامر لإجراء التسهيلات اللازمة تجاه واردات الحجاز، وقامت إدارة جمرك جدة بالأمر نفسه، واستثنت المواد الضرورية للحجاز⁽⁷⁴⁾.

العلاقات الاقتصادية والاجتماعية نضال المومني

كانت مواسم الحج بعد الثورة، فرصة لتنمية العلاقات التجارية بين مصر والحجاز، وعقد أحد الحجاج المصريين لسنة 1916، مقارنة في أسعار المواشي بين مصر والحجاز، فذكر أن سعر الشاة في مصر ثلاثة جنيهاً مصرية، بينما في الحجاز ثلاثة ريالات مصرية، ولاحظ الحجاج المصريون في تلك السنة اندفاع أحمد أبو السعود التاجر بخان الخليفي، لشراء أنواع كثيرة من الأصباغ غالية الثمن، لندرتها في مصر وحاجتها إليها⁽⁷⁵⁾.

ورأى بعض التجار المصريين في قيام الدولة الحجازية وسعي ملكها لتطويع بلاده، فرصة لمصر باعتبارها أرقى أمة إسلامية، لممارسة النشاط الاقتصادي في الحجاز الغني بالمعادن الثمينة، ومنها الذهب والفضة والفحم والبتروول، وكذلك بالأراضي الخصبة، التي تحتاج إلى مشاريع اصلاحية، مثل وسائل الري وفن الزراعة، التي يمتاز بها المصريون. وظن البعض أن جو الحجاز مناسب لزراعة القطن المصري. وظهرت في مصر الدعوة لتأليف شركة اسلامية كبرى لنقل الحجاج إلى الحجاز في بواخر نظيفة ورخيصة، وتمهد الطريق بين جدة ومكة وتجلب لها السيارات، ويحتاج ذلك كله إلى أيدي ماهرة وعقول مفكرة⁽⁷⁶⁾.

وقد شهد عدد البواخر التجارية المصرية التي أصبحت تصل جدة بعد الثورة ارتفاعاً ملحوظاً، وكان يعلن عن وصولها ومحتوياتها في الحجاز، والتي حملت بضائع ومواد تموينية متعددة، كان بعضها من مصر؛ وأهم واردات الحجاز في تلك الفترة هي: القمح، السكر، الأرز، العدس، الغاز، الصابون، القماش، العسل، الفلفل، الفول السوداني، وورق السيجار⁽⁷⁷⁾. وأصبح القمح المصري متوفراً في مكة عاصمة الحجاز أواخر سنة 1917، بواسطة الشركة الوطنية هناك، التي كانت تبنيه بالأردب في مقرها الرئيسي وبالكيلة في فروعها بمكة⁽⁷⁸⁾.

أرسلت الحكومة المصرية مرتبات مكة والمدينة بعد الثورة العربية؛ ولوحظ ارتفاع قيمتها خلال سنوات الحرب (1916-1918)، إذ كانت لسنة 1916م، مبلغ (81957) جنيهاً، رغم أن المعتمد - قبل الثورة - كان مبلغ (53310) جنيهاً، وبلغت لسنة 1917م، (77303) جنيهاً، وكان المعتمد لها مبلغ (53621) جنيهاً. وبلغت لسنة

العلاقات الاقتصادية والاجتماعية نضال المومني

1918م، (84147) جنيهاً. وجاء ذلك منسجماً مع توجه بريطانيا الدولة الحامية على مصر، نحو مساندة الثورة العربية في الحجاز⁽⁷⁹⁾.

واستمرت مصر بإرسال المرتبات على عهد المملكة العربية الهاشمية في الحجاز في أعقاب الحرب العالمية الأولى (1919 - 1925م)، وتولت وزارة الأوقاف المصرية أوقاف الحرمين، وبالتالي إدارة وتمويل تكتيتي مكة والمدينة، وكذلك المساعدة في بعض المشاريع الخيرية، والتي تركزت على خدمات المياه والصحة، وزادت نفقاتها سنوياً في الحجاز عن العشرة آلاف جنيه؛ فكانت لسنة 1920م، مبلغ (12985) جنيهاً، ولسنة 1922م، مبلغ (14004) جنيه⁽⁸⁰⁾.

وانخفضت قيمة المساعدات المصرية للحجاز بشكل عام اعتباراً من سنة 1922م، وذلك بسبب الخلاف بين مصر والحجاز على أسلوب توزيعها ومستحقها، هذا إلى جانب تدخل السلطات البريطانية في هذا الأمر وفي العلاقات المصرية الحجازية عامة. وأصبح إرسال المساعدات المصرية للحجاز خاضعاً لطبيعة العلاقات السياسية بين البلدين، التي اتسمت بالتوتر، خاصة بعد عودة المحمل المصري والمساعدات المصاحبة له من جدة خلال موسم حج سنة 1923، بسبب اختلافهما على طبيعة البعثة الطبية المصرية المصاحبة للمحمل؛ وبالتالي لم تصل المساعدات في تلك السنة. وانخفضت قيمتها للسنة التالية، بينما لم ترسل سنة 1925، خلال الحرب النجدية الحجازية، في ضوء موقف مصر الحيادي منها⁽⁸¹⁾. وأثر ذلك كله على العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين مصر والحجاز.

وشهد الحجاز بعد الثورة ورفع الحصار عن سواحله، انخفاضاً ملحوظاً في الأسعار، تراوحت نسبته لكل من الأرز والقمح والسكر بين 15-60 بالمئة⁽⁸²⁾. وأصبح القمح والأرز والطحين يصل الحجاز من الهند فقط. واعتمدت أسعارها على تقلبات السوق الهندية. وساهم القمح المصري والذي تمثل آنذاك بالمساعدات المصرية لأهل الحجاز، في تخفيض أسعار القمح الهندي، لكن سرعان ما عاد القمح الهندي وسيطر على السوق الحجازي. وكان العدس يأتي بداية من مصر، ثم أصبح يأتي من الهند. أما السكر فمناصفة بين الهند ومصر، وكان مرتفع الثمن في الحجاز. وكانت أسعار الحبوب في الحجاز خلال الحرب أقل منها في القاهرة⁽⁸³⁾.

راجت العملة المصرية في الحجاز حتى نهاية الحرب العالمية الأولى بشكل خاص، وأنت بعد العملات الأجنبية في قبولها أو تداولها وقيمتها الشرائية، خاصة الفضية منها، وأصبحت العشرة قروش الفضية المصرية في المرتبة الثانية في الحجاز بعد الروبية الهندية، وكان الريال (الفضي) القطعة النقدية الأكثر تداولاً، وكان الريال المصري، - وهو عشرين قرشاً مصرياً - يساوي من 64 إلى 66 قرشاً عثمانياً غير رائج (bad Piastres)⁽⁸⁴⁾.

أصبح الحجاز بعد الحرب دون عملة رسمية وطنية، ومركزاً لتبادل العملات الأجنبية، وقد ساعد موسم الحج على انتشارها. واعتمدت الدولة الحجازية على المساعدات المالية الخارجية، والمصرية جزءاً منها، إضافة إلى الضرائب المحلية، وتمثلت معظم المعونات المالية البريطانية للحجاز خلال الحرب، في جنيهات إنجليزية ذهبية؛ وقد أصبح الحجاز غنياً بها بعد الحرب. وعارض الحسين بداية - بعد الحرب - استلام المعونة البريطانية على شكل ورق نقد هندي أو مصري، ثم قبل على مضض أوراق الروبية، التي لا يفضلها أهل الحجاز. وأصبح الجنيه الإنجليزي الذهبي يساوي من 105 إلى 110 قرشاً عثمانياً، ومن العملات الورقية المصرية، و110 إلى 112 قرشاً من الفضة المصرية، وتساوت القروش العثمانية والمصرية الفضية في الحجاز⁽⁸⁵⁾.

وكان حوالي 80 بالمائة من تجارة الحجاز مع الهند، وسعت السياسة البريطانية للمحافظة على هذه النسبة، لأن أرز البنغال، أحد أكبر المواد المستوردة، وهو النوع الوحيد القابل للبيع في الحجاز، كما سعت لربط المعاملات المالية الحجازية مع الهند، والمحافظة على قبول العملات الورقية الهندية (الروبية) حتى يصبح للحجاز عملة وطنية. وكان من الصعب فرض العملة الورقية المصرية في الحجاز التي لا تفضلها الحكومة مقابل الهندية، إضافة إلى الخسارة الناتجة عن استبدالها؛ كما لم يكن متوقعاً أن يساعد انتشارها على تحسين التجارة البينية المصرية الحجازية، الجديرة بالإهمال بسبب تدني نسبتها، ولن تؤثر على تجارة الحجاز مع الهند⁽⁸⁶⁾.

كانت تجارة مصر مع الحجاز في تراجع مستمر إثر افتتاح قناة السويس، غير أنها استعادت جزءاً من نشاطها خلال الحرب في ظروف استثنائية سببتها الأوضاع السياسية؛

العلاقات الاقتصادية والاجتماعية نضال المومني

فلما زالت سرعان ما تراجعت التجارة بين مصر والحجاز في ظل تحكم بريطانيا بطرق البحر الأحمر وسيطرتها على الهند وقناة السويس، وانشغال مصر والحجاز بتأكيد استقلالهما. واقتصرت العلاقة الاقتصادية المصرية الحجازية على المساعدات المصرية المتنوعة ومواسم الحج، التي تعرضت لتراجع ملحوظ في أعقاب الحرب العالمية الأولى، بسبب عدم تنظيم العلاقات المصرية الحجازية بعامة والتأثير البريطاني عليها.

العلاقات الاجتماعية:

اعتاد المصريون الإقامة في الحجاز لأسباب متعددة، ولم تمنع الحرب العالمية الأولى هذا التوجه بشكل عام؛ لكنها أدت إلى انقطاع العلاقات الرسمية بين مصر والحجاز؛ وبالتالي انقطاع الوسيلة الرسمية للاتصال بين المصريين ومعارفهم في الحجاز. ثم عادت العلاقات الرسمية بعد استقلال الحجاز سنة 1916، متخذة شكلاً جديداً؛ فلم تعد الدولة العثمانية وسيلة التخاطب بين مصر والحجاز، أو القيمة على علاقات الحجاز الخارجية، وأصبحت السلطات البريطانية في القاهرة وجدة، القناة الرسمية الجديدة للاتصالات المصرية الحجازية، وعاود المصريون الاتصال بأهلهم في الحجاز عبر هذه القناة؛ فكانوا يقدمون طلباتهم بهذا الخصوص إلى الخارجية المصرية، الخاضعة لسيطرة دار الحماية البريطانية، التي تخاطب المعتمد البريطاني في جدة، للمتابعة مع السلطات الحجازية في مكة، ثم يعود الرد إلى مصر عكسياً بالمراحل نفسها. واستغرقت مثل هذه المراسلات وقتاً أطول خلال الحرب، ورغم التحولات السياسية التي شهدتها كل من مصر والحجاز خلال وبعد الحرب، فقد كانت العلاقات الاجتماعية بينهما أقوى من التأثير بالدولة الراعية رسمياً لتلك العلاقات سواء أكانت الدولة العثمانية أو بريطانيا.

المصريون والحجاز:

أدت الحرب العالمية الأولى سنة 1914، إلى انقطاع عدد من المصريين في الحجاز عن عودتهم إلى مصر، قدر عددهم بحوالي خمسمائة أغلبهم من الحجاج، وأقاموا في الحجاز حتى إعلان الثورة العربية سنة 1916، فكانت مسألة إعادتهم إلى بلادهم على نفقة حكومتهم من أولى المسائل التي بحثها الملك حسين مع الحكومة المصرية. وبرزت تلك المسألة خلال موسم

المنارة، المجلد 13، العدد 1، 2006.

الحج الأول بعد الثورة، حيث أخبر أمير الحج المصري خلال وجوده في الحجاز، حسين رشدي رئيس الوزراء بأمرهم، فوافق رشدي على إعادتهم بصحبة المحمل⁽⁸⁷⁾؛ لكن بسبب عدم قدرة البواخر على استيعابهم، لم يستطع أمير الحج إعادتهم جميعاً⁽⁸⁸⁾.

واهتمت الحكومة المصرية بإعادة الباقيين في الحجاز، الذين قدر عددهم بمئتي شخص. وبحث وزارتا المالية والداخلية المسألة، لمعرفة الجهة التي ستدفع نفقات إعادتهم، وقررتا عرضها على وزارة الأوقاف وناظر وقف المرحوم أحمد المنشاوي. وقد كان مرصوداً لدى وزارة الأوقاف مبلغ خمسمائة جنيه مصري لمثل هذه الغاية؛ لكنها أوقفته منذ بداية الحرب. كما وجد مبلغ مائة وخمسين جنيهاً سنوياً، للغاية نفسها ضمن وقف المنشاوي. وتساءلت الصحف عن سبب إلغاء وزارة الأوقاف المبلغ الخاص بمثل هؤلاء، ودعت الحكومة إلى الاهتمام بإعادتهم. واستمر بحث الموضوع حتى شباط سنة 1917؛ وأخيراً قررت الحكومة المصرية - مجلس الوزراء - إعادتهم على نفقتها، ولم تتكامل عودتهم حتى أواخر سنة 1917م⁽⁸⁹⁾. وأنفق ثمانون جنيهاً من أوقاف الحرمين سنة 1918 مالية لترحيل مصريين من الحجاز إلى مصر⁽⁹⁰⁾.

كان المصريون الأقرب إلى الحجاز، وقد ساعد وجود الوكالة العربية الهاشمية في مصر على ذلك؛ فلما ظهرت حاجة الدولة الحجازية إلى كوادر بشرية مؤهلة خصوصاً في المجال الطبي، أحال الملك حسين الأمر إلى مندوبه بمصر⁽⁹¹⁾؛ الذي كلف محمد الأيوبي - أحد المصريين الذين أيدوا الثورة العربية وملكية الشريف حسين - باختيار طبيبين مصريين للعمل في الحجاز؛ فاختار له صالح بك فريد وحسن بك صادق. وقد وافق الحسين عليهما، وطلب من الخارجية الحجازية في أيلول 1917 إبلاغهما بذلك، عن طريق وكالتها في مصر، وحضرا إلى الحجاز في 20 أيلول، حيث عين الأول مديراً عاماً لإدارة الصحة في مكة وملحقاتها، والثاني معاوناً له⁽⁹²⁾. ولما قررت الدولة الحجازية إنشاء مدرستين للزراعة والمعادن، كلف الحسين الأيوبي باختيار أساتذة لهما من مصر⁽⁹³⁾.

عاود المصريون الاتصال بأقاربهم في الحجاز على عهد الدولة الحجازية، لأسباب متباينة، فلما كانت حمالة بنت المصري الهنداوي من مركز أبو حمص - بحيرة، تُقيم في مكة،

وعلم زوجها بوفاتها، فطلب في 27 حزيران 1917، من الخارجية المصرية التأكد عن طريق الخارجية الحجازية⁽⁹⁴⁾. وأجابت دار الحماية على طلبه في 15 تموز 1918، استناداً إلى ما ورد لها من السلطات الحجازية عن طريق معتمدها في جدة، بعدم تمكنها من معرفة أية معلومات عن زوجته، وطلبت تزويدها بمعلومات إضافية حول مكان إقامتها ومطوقها لتكرار المحاولة⁽⁹⁵⁾. وكثيراً ما كانت اجابة السلطات الحجازية حول التأكد من وفاة بعض المصريين في الحجاز، وفق إفادة ذويهم في مصر، بعدم تأكيدها واقعة الوفاة أو وجود الشخص المطلوب في الحجاز⁽⁹⁶⁾. وطلب أحد المصريين شهادة وفاة من السلطات الحجازية، رغم مرور عشرين سنة على تأريخها وهو عالم بذلك، بقصد الحصول على وثيقة رسمية تثبت الوفاة التي وقعت في الحجاز وتاريخها لمتابعة الإجراءات اللازمة في مصر⁽⁹⁷⁾.

اعتادت الحكومة المصرية مطالبة الحكومة الهاشمية بحصر المتوفين المصريين في الحجاز خلال موسم الحج، وذلك عن طريق السلطات البريطانية. وكانت الحكومة الحجازية ترسل كشوفاً بأسمائهم، بناءً على إجراءات المحاكم الشرعية لديها، بحيث تحصر تركة المتوفى، وترسل إلى القنصل البريطاني في جدة، بعد اقتطاع أجرة نقلها من مكان الوفاة إلى جدة من أصل التركة، وكذلك الرسوم المقررة، وتتابع السلطات البريطانية الإجراءات مع الحكومة المصرية.

ولما سلمت الحكومة الهاشمية تركات (24) حاجاً مصرياً من وفيات موسم حج سنة 1339هـ/1921م، إلى الشيخ محمود نصار - مطوف للحجاج المصريين - ثم حدثت وفيات أخرى؛ فتم تنظيم كشف آخر بجميع المتوفين المصريين وتركاتهم وإرسالها إلى القنصل البريطاني في جدة في حزيران 1922⁽⁹⁸⁾. وقد يستفسر أهالي المتوفين عن تركاتهم، وتباع إذا كانت قيمتها بسيطة بمعرفة الحكومة الحجازية، وذلك حسب رغبة أهلهم أو رد القنصل البريطاني، ويرسل ثمنها إلى القنصل لإرساله إلى مصر⁽⁹⁹⁾. ولما كانت تركة أحد الحجاج المصريين المتوفين خلال موسم حج سنة 1341هـ/1923، تزيد على العشرة جنيهاً، طلبت الخارجية الحجازية من القنصل البريطاني في جدة؛ بموجب المادة الرابعة من نظام التصرف بالتركات، الحصول على شهادة وفاة من محكمة بلد

العلاقات الاقتصادية والاجتماعية نضال المومني

المتوفى في مصر، مصداً عليها من القنصل البريطاني في جدة، لترسلها إليه لمتابعة تسليمها إلى السلطات المصرية⁽¹⁰⁰⁾.

ولم تنحصر وفيات الحجاج المصريين في مدينة واحدة، وتركزت في المدن التي يمر بها الحجاج وهي: مكة والمدينة وينبع، وكانت المحاكم ترسل تركاتهم إلى المحكمة الشرعية بمكة لمتابعة إجراءات تسليمها إلى القنصل البريطاني في جدة، وقد يتم مثل هذا الأمر بواسطة قائمقام جدة، لاقتطاع أجرة النقل من كامل تركات المتوفين في الكشف المرسل إليه⁽¹⁰¹⁾. وقد تستفسر الحكومة المصرية عن الأوراق الرسمية الصادر من الحجاز بخصوص أحد المتوفين. وتكررت مثل هذه الإجراءات سنوياً دون أي جديد في الترتيبات الإدارية بين مصر والحجاز، واستمرت السلطات البريطانية خلال السنوات 1918-1924، وسيطاً رئيساً فيها. كما تابعت وفيات الحجاج الهنود في الحجاز بالأسلوب نفسه⁽¹⁰²⁾.

وتمت مسائل وفيات الحجاج المصريين بأسلوب اعتادت عليه الجهات المعنية كافة، سواء في مصر أو الحجاز عن طريق السلطات البريطانية. ولوحظ أن تركات الحجاج عامة ومنهم المصريون ذات قيمة مادية بسيطة، وفي كثير من الأحيان لا تكفي الرسوم المقررة عليها وأجرة نقلها، لذلك كثيراً ما قامت المحكمة الشرعية بمكة ببيعها. ولم تؤد تلك المسائل إلى تطوير أو تنظيم العلاقات المصرية الحجازية، التي استمرت بواسطة السلطات البريطانية في القاهرة وجدة.

أقام المصريون في الحجاز لفترات طويلة شبه دائمة، وتملكوا أراض وعقارات⁽¹⁰³⁾. واستمرت العلاقات الاجتماعية بين المصريين والحجازيين، فقد كان محمد المغربي أحد أعيان جدة متزوجاً من محفظة حسن الحصري من السويس، ولديها ولدان منه، ولما سمعت بوفاته سنة 1920م، طالبت بتركته وأولادها، بواسطة الحاقية المصرية، التي تابعت الأمر مع السلطات البريطانية والحجازية⁽¹⁰⁴⁾.

انقطع بعض المصريين الذين أقاموا في الحجاز، عن الاتصال بأهلهم في مصر، رغم غيابهم الطويل أحياناً. كما أن بعضهم غادر الحجاز إلى بلد آخر دون معرفة أهلهم في مصر بذلك⁽¹⁰⁵⁾. وصعب على المصريين التواصل مع أهلهم في الحجاز وفق

العلاقات الاقتصادية والاجتماعية نضال المومني

القنوات الرسمية، لأسباب عدة منها: عدم معرفة مكان إقامتهم في الحجاز، أو لعدم رغبة ذويهم في الحجاز بهذا التواصل، إضافة إلى ظروف الحرب العالمية الأولى⁽¹⁰⁶⁾.

عمل المصريون في الدولة الحجازية بمواقع متعددة، منهم من كان موظفاً بسيطاً لدى الحكومة العربية⁽¹⁰⁷⁾، ومنهم من عمل بالتجارة⁽¹⁰⁸⁾. وشكل بعضهم مصدراً للمعلومات السياسية بالنسبة لبريطانيا؛ فلما كان أحمد رمضان مهندساً مصرياً يعمل لدى الحكومة العربية في المدينة المنورة، واستقال في نيسان سنة 1922م، فقد صرح للقنصل البريطاني في جدة، بوجود جماعة من الأتراك في المدينة، والتي طلبت منه تقديم بيمين الولاء للسلطان العثماني، فرفض. وأضاف المهندس: إنهم يدعون مصطفى كمال بطل الإسلام، وأن الأتراك جميعهم في الحجاز ينتظرون عودة السيطرة التركية على الحجاز⁽¹⁰⁹⁾.

وخضع المصريون في الحجاز إلى قوانينها، فلما حاول بيتر جراهام (Peter Graham) مدير شركة تجارية بريطانية لمنطقة فلسطين والجزيرة العربية سنة 1923، تحصيل مطالباته من الوكلاء المحليين بوساطة محكمة جدة، وإحداها ضد وكيله المصري، سعى بواسطة القنصلية البريطانية في جدة، لمعارضة أساليب المحكمة الهاشمية تجاه وكيله المصري. واعتبر القنصل البريطاني أن لا يخضع مصري في الحجاز لسلطة المحكمة القنصلية البريطانية أمراً شاذاً. واضطر جراهام للجوء إلى المحاكم الهاشمية⁽¹¹⁰⁾.

كان المصريون في الحجاز مجالاً لتدخل السلطات البريطانية، التي نظرت إليهم كرعايا لبريطانيا، حتى وإن كان عملهم مع الحكومة الحجازية. وقام بعض المصريين في الحجاز بأدوار أكثر أهمية من غيرهم، اتخذ بعضها طابعاً سياسياً سواء إلى جانب الحجاز أو بريطانيا أو مصر. وتواجد مصريون في الحجاز بصفاتهم موظفين لدى بريطانيا. وساهم هؤلاء جميعاً في كتابة التاريخ الحجازي إن جاز التعبير، خاصة إذا أضفنا إلى ذلك كله تقارير أمراء الحج المصري حول الأوضاع في الحجاز سواء خلال العهد العثماني أو العربي الهاشمي.

استمر تعلق المصريين بالحرمين الشريفين على عهد الدولة العربية الهاشمية، وعبروا عن ذلك بوسائل متنوعة؛ فقد أرسل أحدهم خلال موسم حج سنة 1920م، مبالغ

العلاقات الاقتصادية والاجتماعية نضال المومني

مالية على شكل حوالات مصرية إلى الملك حسين؛ لتوزع على خدمة الحرم المكي. وقد استعرب القنصل البريطاني في جدة آنذاك، طلب الحسين أن تكون مدفوعات قيمة الحوالات ذهباً⁽¹¹¹⁾. وكان للشيخ حسن بن البكري الرفاعي وكيل السادة البكرية بمديرية قنا، تكية للفقراء بمكة، والتمس من الديوان السلطاني سنة 1921، جعلها تابعة لوزارة الأوقاف المصرية، وتعيين مرتب شهري له⁽¹¹²⁾.

الحجازيون ومصر:

أقام كثير من أهالي الدولة الحجازية العربية في مصر، واعتادوا طلب المساعدة من الديوان السلطاني بعد الثورة كما كانوا قبلها، فلما تقدم عشرة منهم بطلب المساعدة في 23 أيلول 1916، أحيل طلبهم إلى وزارة الأوقاف⁽¹¹³⁾.

وأخذت نظرة الحكومة المصرية بالتغير نحو الحجازيين في مصر بعد اعلان استقلال الحجاز. فلما تقدمت مجموعات منهم سنة 1918⁽¹¹⁴⁾، بطلب المساعدة، وذكرت إحداها أنهم من خدمة حجاج بيت الله الحرام أي مطوفين، وانقطعوا في مصر⁽¹¹⁵⁾. لم تظهر الحكومة المصرية الاهتمام بهم، وأعلنت أنها كانت ترأف بهم وتعيدهم على نفقتها إلى الحجاز قبل قيام الدولة العربية في الحجاز، لكن بعد قيام

حكومة وطنية هناك ووجود ممثل لها في مصر، فعلى هذا الممثل تحمل تكاليف إعادتهم. ونقلت الداخلية المصرية إلى محافظة القاهرة ذلك رسمياً، إثر توافد كثير من الحجازيين عليها لإعادتهم إلى بلادهم⁽¹¹⁶⁾.

وتواجد أهالي الحجاز في مصر بعد الحرب العالمية الأولى، وطلبوا المساعدة من الحكومة المصرية. وكان أغلبهم من أهالي المدينة المنورة؛ فقد طلب إبراهيم أحمد المدني، الذي كان برواق الحرمين في الأزهر، تخصيص مرتب له من الأوقاف الخيرية⁽¹¹⁷⁾. والتمس اسماعيل محمد المدني الطالب بالأزهر، تعيينه لقراءة "الدلائل" في أي مدفن أو ضريح، لحاجته الماسة للمال. وطلب آخرون تعيين مرتبات لهم من أوقاف الحرمين في مصر⁽¹¹⁸⁾. وكثر أهالي المدينة المنورة في مصر، إذ صرف على ترحيلهم سنة 1922 مبلغ

العلاقات الاقتصادية والاجتماعية نضال المومني

(277) جنيهاً من أوقاف الحرمين⁽¹¹⁹⁾. ولذلك علاقة بالظروف التي مرت بها المدينة المنورة بعد الثورة العربية في الحجاز واستمرار القوات العثمانية فيها، حتى أوائل سنة 1919، فهاجر كثير من أهلها إلى مكة وبقيّة نواحي الحجاز وبعضهم إلى مصر.

واستمر أهالي الحرمين على اختلاف أجناسهم ومنهم المصريون يطلبون مرتبات من أوقاف الحرمين أو الأوقاف الخيرية في مصر، خاصة العلماء منهم، ومنها ما كان على سبيل التورث لوفاة أصحابها سواء أكان وريثه نسباً أو عملاً⁽¹²⁰⁾. واستمر أشرف الحجاز في السعي للحصول على مخصصات من أوقاف الحرمين في مصر، خاصة بعد أن تعرضت بعضها للتوقف سنة 1923، فقد سعى عبد القادر الجزائري برقياً من دمشق، لدى الملك فؤاد، لإعادة مخصصات عشرين شريفاً يرأسهم يحيى باشا عدنان آل عبد المطلب⁽¹²¹⁾.

تنوعت مظاهر العلاقات التاريخية المصرية الحجازية واستمرت خلال الربع الأول من القرن العشرين، وأبرزها المحمل المصري والمساعدات المصاحبة له أو اللاحقة، ورغم تأثر تلك العلاقات بالتغيرات السياسية في كل من مصر والحجاز، فقد استمرت العلاقات الاقتصادية والاجتماعية مظهراً هاماً لمجمل العلاقات الثنائية.

ساهمت بريطانيا من خلال وجودها في مصر في توجيه وتحجيم العلاقات بين مصر والحجاز، إلا أن خصوصية تلك العلاقات وتنوعها أكد عمق الارتباط بين المصريين والحجازيين في ضوء استمرار المحمل المصري وحرسه بالحضور سنوياً إلى الحجاز، وكذلك الحجاج المصريين، وبالتالي كان العامل الديني المحرك الدائم لتوجه المصريين نحو الحرمين وأهلها، وإقامة علاقات اجتماعية متنوعة.

تراجعت العلاقات الاقتصادية بين مصر والحجاز بسبب الوجود البريطاني في مصر وحوض البحر الأحمر وتولى بريطانيا الإشراف على حركة المواصلات والنقل بين الجانبين. وجاء إعلان الحرب العالمية الأولى وتبعاتها السياسية والاقتصادية، لتعوق استمرار العلاقات المصرية الحجازية بمظاهرها التقليدية، ولما أعلن الشريف حسين الثورة العربية في الحجاز بمساعدة بريطانيا وأصبح الحجاز خارج الدائرة العثمانية، فقد خضعت العلاقات المصرية الحجازية عامة إلى السياسة البريطانية الأمر الذي تأكد في أعقاب الحرب العالمية الأولى.

العلاقات الاقتصادية والاجتماعية نضال المومني

واستمر المصريون رغم الظروف السياسية كلها قريبين من الحرمين والحجاز، واستمر الحجازيون يرون في مصر العون والسند. وكان الموقع الجغرافي وتطور وسائل النقل براً وبحراً قد ساعد على تنمية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين مصر والحجاز رغم ارتباط ذلك كله بالأوضاع السياسية الداخلية لكلا البلدين وعلاقة كل منهما مع بريطانيا. لذلك اقتضت العلاقات الاقتصادية بين مصر والحجاز على بعض الجهود الفردية، دون دور رسمي للحكومات في البلدين.

الهوامش:

- (1) نضال داود المومني، علاقة مصر بالحجاز على عهد الشريف حسين وموقفها من ثورته ضد الدولة العثمانية وصراعه مع عبد العزيز آل سعود، رسالة دكتوراه غير منشورة، إشراف أ. د. جمال زكريا قاسم، وبمشاركة د. عراقي يوسف، جامعة عين شمس، قسم التاريخ، 2003م، ص 293-301.
- (2) المرجع نفسه، ص 301-302.
- (3) المرجع نفسه، ص 316-320.
- (4) الأهرام، 17 نيسان 1909م، ص 4.
- (5) المقطم، 6 أيلول 1909م، ص 3. الأهرام، 11 أيلول 1909م، ص 3.
- (6) الأهرام، 30 تشرين ثاني 1909، ص 1-2.
- (7) المقطم، 27 كانون ثاني 1913م، ص 4.
- (8) دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، سجلات عابدين، وارد عربي، س/17/20/5، ص 30-31، 36، هذا مع العلم أن جميع السجلات والمحافظ الواردة في هذه الدراسة هي من محفوظات دار الكتب والوثائق بالقاهرة، لذلك سأعتمد لاحقاً إلى كتابة البيانات الخاصة بالهامش مباشرة.
- (9) سجلات عابدين، قيد الإفادات الصادرة إلى الدواوين س/2/10/5، ص 38.
- (10) سجلات عابدين، قيد الإفادات الصادرة إلى الدواوين، س/2/10/5 (نظرة الداخلية)، ص 25.
- (11) المصدر نفسه، س/3/10/5، ص 98.
- (12) المصدر نفسه، ص 49.
- (13) A collection of First World war Military. *Handbooks of Arabia*, 1913-1917, Vol. VII, Archive Editions. 1988, pp. 806-807. Hereafter: *Handbooks of Arabia*.
- (14) نعوم شقير، تاريخ سيناء القديم والحديث وجغرافيتها مع خلاصة تاريخ مصر والشام والعراق وجزيرة العرب، وما كان بينهما من العلايق التجارية والحربية وغيرها عن طريق سيناء، المنارة، المجلد 13، العدد 1، 2006.

- تقديم: إبراهيم أبو سليم، دار الجيل، بيروت، 1991م، ص753 - 754.
- (15) Major C. S. Jarvis: *Yesterday and today in Sinai*, popular Edition, Printed in Great Britain, September 1936, p. 13.
- (16) نعوم شقير، تاريخ سيناء، ص753 - 754.
- (17) *Handbooks of Arabia*, p. 807.
- (18) محمد لبيب البتوني، الرحلة الحجازية لولي النعم عباس حلمي باشا الثاني خديوي مصر سنة 1327هـ، ط1، مطبعة مدرسة والده عباس الأول، 1910م، ص65. إبراهيم رفعت، مرآة الحرمين أو الرحلة الحجازية والحج ومشاعره الدينية، ط1، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1344هـ/1925م، ج1، ص207، 441.
- (19) *Handbooks of Arabia*, pp. 806-807; Mohamad Said Shafy: *The export trade of Jeddah in 19th Century*, publications: C. I. E. P. O Tunis, 1984, pp. 367- 371. (اللجنة الدولية لدراسة الفترة قبل العثمانية وبعدها)
- (20) محمد البتوني، الرحلة الحجازية، ص13 - 14.
- (21) المصدر نفسه، ص16. وانظر كذلك: إبراهيم رفعت، مرآة الحرمين، ص23 - 24.
- (22) إبراهيم رفعت، المصدر نفسه، ج1، ص440 - 441.
- (23) محمد البتوني، الرحلة الحجازية، ص187 - 190.
- (24) المصدر نفسه، ص230 - 231.
- (25) *Handbooks of Arabia*, P. 807; David George Hogarth: *Hejaz before world war I*, Cambridge, 1978, pp. 80-81. Hereafter: Hogarth: *Hejaz*.
- (26) المقطم، 14 حزيران 1909م، ص3.
- (27) المقطم، 4 أيلول 1909م، ص4.
- (28) الأهرام، 4 كانون ثاني 1912م، ص2.
- (29) المصدر نفسه.
- (30) الأهرام، 22 نيسان 1913، ص1، 6 أيار 1913م، ص2.
- (31) محمد البتوني، الرحلة الحجازية، ص51 - 58. انظر: أحمد السباعي، تاريخ مكة - دراسات في السياسة والعلم والاجتماع والعمران، ط3، مطابع دار قريش بمكة، 1385هـ، ص192.
- (32) أحمد السباعي، المصدر نفسه. محمد عمر رفيع، مكة في القرن الرابع عشر الهجري، ط1، منشورات نادي مكة الثقافي، مكة، 1401هـ/1981م، ص166.
- (33) أحمد السباعي، المصدر نفسه، ص107، 207.
- (34) إبراهيم رفعت، المصدر السابق، ج1، ص438 - 439.

- (35) إبراهيم رفعت، مرآة الحرمين، ص23.
- (36) Hogarth: *Hejaz*, p. 63.
- (37) انظر ترجمة لهم في: Ibid, pp. 58, 66, 82.
- (38) اشهادات محكمة السويس الشرعية، سجل 2217، ص80، بتاريخ 25 حزيران 1908م.
- (39) المصدر نفسه، ص60-61، 20 أيار 1908م.
- (40) محكمة العريش، سجل 3، ص5، 12 تموز 1908م.
- (41) سجلات عابدين (صادر عرضحالات) دفتر قيد عرضحالات بديوان الخديوي، س/13/11/5، ص15، 55-56، 58، 63.
- (42) سجلات عابدين، وارد تلغرافات، س/104/19/5، ص33.
- (43) سجلات عابدين/ وارد عربي، س/15/20/5، ص45-46.
- (44) المصدر نفسه، س/17/20/5، ص5، 27؛ س/20/20/5، ص24؛ س/21/20/5، ص7، 19؛ وديوان جلالة الملك، س/22/20/5، ص4.
- (45) سجلات عابدين، صادر تلغرافات، س/77/8/5، ص72، وديوان جلالة الملك، المصدر نفسه، ص24-25.
- (46) سجلات عابدين، صادر تلغرافات، س/74/18/5، ص19، والوارد الرسمي، س/21/25/5، ص99، 33، 44، 46، والصادر الرسمي بقلم التحريرات، س/16/14/5، ص28.
- (47) سجلات عابدين، عربي، س/9/6/4/5، ص74.
- (48) سجلات عابدين، الوارد غير الرسمي، س/9/22/5، ص18.
- (49) السيد محمد الدفن، سكة حديد الحجاز الحميدية، دراسة وثائقية، ط1، 1405هـ/1985م، ص227.
- (50) محمد البتوني، الرحلة الحجازية، ص21.
- (51) سجلات عابدين، قيد الافادات الصادرة إلى الدواوين، س/2/5، ص54، 60.
- (52) المصدر نفسه، ص71.
- (53) المصدر نفسه، ص61.
- (54) المصدر نفسه، ص60.
- (55) المصدر نفسه، ص60، 96، س/3/10/5، ص24، 49، 54.
- (56) سجلات عابدين، قيد الافادات الصادرة إلى الدواوين، س/3/10/5، ص56، 58، 69، 76.
- (57) المصدر نفسه، ص69.
- (58) المصدر نفسه، ص69-70.
- (59) المصدر نفسه، ص88، 89، 100، 102.

العلاقات الاقتصادية والاجتماعية نضال المومني

- (60) المصدر نفسه، ص88.
- (61) محمد طاهر العمري الموصللي، تاريخ مقدرات العراق السياسية، م2، طبع مطبعة النهضة ببغداد، 1342هـ / 1925م، ص55.
- (62) المصدر نفسه، م1، طبع المكتبة العصرية ومكتبة الفلاح، بغداد، 1343هـ / 1925م، ص281-282.
- (63) المصدر نفسه، ص284-285.
- (64) المقطم، 21 تموز 1916، ص5؛ الأهرام، 22 تموز 1916، ص4.
- (65) المصدرين نفسيهما، الأهرام، 26 تموز 1916، ص4.
- (66) الأهرام، 30 تموز 1916، ص4؛ المقطم، 3 آب 1916، ص4؛ القبلة، 15 شوال 1334، ص3.
- (67) الأهرام، 2 آب 1916، ص5.
- (68) الأهرام، 17 آب 1916، ص4.
- (69) المقطم، 21 شباط 1917، ص5؛ القبلة، 21 جمادى الأولى 1335، ص2.
- (70) القبلة، 15 شوال 1334، ص3.
- (71) Hogarth, *Hejaz*, PP. 80-81.
- (72) Ibid. , pp. 79-80; *Handbooks of Arabia*, p. 807.
- (73) الأهرام، 17 أيلول 1916، ص1.
- (74) القبلة، 29 صفر 1335، ص4.
- (75) الأخبار، 12 تشرين ثاني 1916م، ص1.
- (76) الأهرام، 15 أيلول 1917م، ص3.
- (77) انظر على سبيل المثال: القبلة، ع62، ص2؛ ع64، ص2؛ ع78، ص1؛ ع79، ص3؛ ع101، ص2.
- (78) القبلة، 4 صفر 1336، ص3.
- (79) نضال المومني، علاقة مصر بالحجاز، ص301-303.
- (80) المرجع نفسه، ص307-310، 341-342.
- (81) انظر للمزيد: المرجع نفسه، ص309-310.
- (82) *The Arab Bulletin: Bulletin of the Arab Bureau in Cairo, 1916-1919*, including indexes for 1916, 1917, and 1918 on the supplementary. Notes on the Middle East. Nos. 1-4, 1919-1920, with a new introduction and explanatory notes by Dr Robin Bidwell, archive Editions, 1986, Vol. (1916), p.40. Hereafter: Arab Bulletin.
- (83) Hogarth, *Hejaz*, p.80.
- (84) Ibid. , p.82; *Handbooks of Arabia*, pp.808-809.

(85) *Arab Bulletin*, Vol. 4, 1919, Notes in the Middle East, nos 1-4, 1919-1920, pp. 6-8.

(86) *Ibid.*, pp. 8-9.

(87) الأهرام، 6 تشرين أول 1916، ص4، 28 تشرين أول 1916، ص5، 29 تشرين أول 1916، ص4.

(88) الأهرام، 27 تشرين ثاني 1916، ص4.

(89) انظر: مجلس الوزراء، الأوقاف، محفظة 2/ ج مجموعة 78، المقطم، 29 تشرين ثاني 1916،

ص5. الأهرام 7 كانون ثاني 1917، ص4. المقطم، 8 كانون ثاني 1917، ص6، 11 كانون ثاني 1917م، ص5. الأهرام، 10 تشرين أول 1917، ص4.

(90) وزارة الأوقاف المصرية، الحساب العمومي عن إيرادات ومصروفات الأوقاف الخيرية لسنة

1922 مالية، مطبعة وزارة الأوقاف، مصروفات أوقاف الحرمين لسنة 1922 مالية، ص9، (تضمنت جدولاً يبين مصروفات السنوات السابقة).

(91) محمد الموصللي، تاريخ العراق، م2، ص53-54.

(92) القبلة، 3 ذي الحجة 1335، ص3. الأهرام، 1 أيلول 1917، ص3، وأضافت الأهرام أن وظيفة الأول مديرًا للمحاجر الحجازية براتب شهري (35) جنيهاً مصرياً، والثاني مساعداً له براتب (25) جنيهاً.

(93) الأهرام، 8 أيلول 1917، ص3.

(94) وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري القديم، محفظة، 426، ملف 2/20/60، ص2.

(95) المصدر نفسه، وانظر ترجمتها إلى العربية، ص5.

(96) المصدر نفسه، ملف 5/20/60.

(97) المصدر نفسه، محفظة 423، ملف 9/20/60.

(98) من وكالة الحكومة الهاشمية إلى المعتمد البريطاني في جدة، F. O. 686/3, pp. 260-261.

(99) انظر: F. O. 686/3, p. 132.

(100) F. O. 686/3, p. 55.

(101) انظر: F. O. 686/3, pp. 215, 218-221, 228-242.

(102) انظر عدة مراسلات: F. O. 686/3, pp. 191-192, 155, 205-206, 247-298, 258-259.

(103) وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري القديم، محفظة 423، ملف 10/20/60؛ وانظر للمزيد ملف: 11/20/60.

(104) المصدر نفسه، ملف 7/20/60.

(105) المصدر نفسه، ملف 8/20/60، وملف 13/20/60.

(106) المصدر نفسه، محفظة 426، ملف 2/20/60، ص2، 5، 6، 8؛ وانظر للمزيد: ملف 3/20/60.

(107) وزارة الخارجية المصرية، محفظة 426، ملف 2/20/60، وملف 3/20/60.

- (108) المصدر نفسه، محفظة 536، ملف 2/121/107.
- (109) *The Jeddah Diaries*, Compiled with an introduction by Robert. L. Jarman, Formerly Consultant on Archives, Bahrain National Museum, Archieve Editions, 1990. Vol. 2, P. 45. Hereafter: *Jeddah Diaries*.
- تقرير جدة للفترة من 21 نيسان – 10 أيار 1922.
- (110) تقرير جدة للفترة من 1-30 نيسان 1923, Ibid. , p. 122.
- (111) مقتطفات من تقرير جدة للفترة من 1-10 أيلول 1920, *Jeddah Diaries*, Vol. I, pp. 362-363.
- (112) سجلات عابدين، الديوان العالي السلطاني، سجل الصادر غير الرسمي، س/4/4/8، ص15.
- (113) المصدر نفسه، س/4/4/8، ص10، وقيد العرضحالات المرسلة إلى الديوان، س/2/1/8، ص24.
- (114) المصدر نفسه، قيد العرضحالات، ص37، 40.
- (115) عابدين، محفظة 178 (وقف الحرمين الشريفين).
- (116) الأهرام، 21 تشرين ثاني 1918، ص2.
- (117) عابدين الديوان العالي السلطاني، الصادر غير الرسمي س/3/4/8، ص91.
- (118) المصدر نفسه، س/4/4/8، ص17.
- (119) وزارة الأوقاف المصرية، الحساب العمومي عن إيرادات ومصروفات الأوقاف الخيرية لسنة 1922 مالية، مطبعة وزارة الأوقاف، ص9، (مصروفات أوقاف الحرمين).
- (120) عابدين، المصدر السابق، س/3/4/8، ص37، 62، 73، 91؛ س/4/4/8، ص17، 24.
- (121) عابدين محفظة 178 (وقف الحرمين الشريفين).